المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه

مقال منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 30،2010، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية

تعد رسالة[1] سيبويه نظرية نموذجية نحوية عربية أصيلة، جمعت بين التنظير والتطبيق، إلا أن التنظير فيه غالب، ويمكن تبين عناصر هذه النظرية التي جعلها سيبويه في سبعة أبواب هي:

1. هذا باب علم ما الكلم من العربية.
2. هذا باب مجاري أواخر الكلم.
3. هذا باب المسند والمسند إليه.
4. هذا باب اللفظ للمعاني.
5. هذا باب ما يكون من اللفظ من الأعراض.
6. هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة.
7. هذا باب ما يحتمل من الشعر.

ولعل المتأمل في ترتيب هذه الأبواب يمكن له أن يقف على خصائص المنهج الوظيفي وهي الانتقال من الجزء إلى الكل مع مراعاة مبدأ التكامل بين الأبواب، فأقسام الكلم حتى تنضم إلى بعضها بعض لتشكيل جملة فلا بد من إجراء إعرابي يتمثل في الحركات الإعرابية فينعقد التركيب بأكبر علاقة تأسيسية وهي الإسناد إذ يتحول المجال للعلاقات الوظيفية التي يشرف على تنظيمها العامل.

وتعرض للجملة تغييرات تخص الصياغة اللفظية ومدى تطابقها مع المعنى فتتولد أصناف التراكيب المقبولة واللامقبولة وتتضافر عناصر القول وخصائص الكتابة لإنتاج النص الشعري الذي يجمع في قواعد لغته الصوت والصرف والنحو والدلالة.

والجدير بالملاحظة أن النظرية النموذجية الماثلة في الأبواب السبعة قائمة على ثلاثة مكونات هي: "المكون المعجمي القاعدي، والمكون العاملي، والمكون الدلالي"[2].

---

(1) مصطلح أطلقه الزجاجي في إيضاحه، ص41.

(2) المنصف عاشور، في نظرية العامل النحوي وبنية الجملة العربية، (مقال) بمجلة دراسات لسانية، م1، 1996م، ص40.

وترتد هذه الثلاثية إلى الباب الأول، (أقسام الكلم). ولا شك أن الوظيفية تدفعنا إلى ربط الصلة بين أقسام الكلام و المكونات الأساسية السابقة من جهة، وبين مقاصد الكلام من جهة أخرى.

فالأفعال والأسماء مكونات معجمية أساسية تعمل على إنشاء التركيب، وتسهم في إثرائه وتوسيعه، ثم يظهر المكون العاملي ليفتح علاقة الربط بينه وبين مكونات التركيب الأخرى التي تعمل على إنتاج الدلالة.

فالمكونات الثلاثة تراتبية توليدية (خطية/توليدية).

1- أقسام الكلام -/ مكون معجمي:

إن المجال الذي تتحرك فيه مقاصد الكلام ثلاثة تتراوح بين الاسم والفعل والحرف، وهي وحدات متمايزة ومتكاملة إذ تجمع معاني الكلام عن العاقل وغير العاقل، فتحديد سيبويه لهذه الوحدات كان في غاية التجريد والشكلنة؛ فقد مثل للاسم بثلاث مسميات تدل على ما في الكون من أشكال يمكن وصفها وهي: (رجل/إنسان)، و(فرس/حيوان)، و(حائط/جماد).

فالأقسام أحداث لغوية من إنجاز المتكلم[1] تفضي إلى التمييز بين المعاني المختلفة، وضبط أنواعها وخصائصها.

ولعلنا نلمس ذلك في تصنيف سيبويه الذي يبين لنا مفهوم الفعل من خلال بيان وظائفه، يقول: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"[2].

فالفعل يشتق من الاسم ويحتاج إليه في التركيب لإنجاز الكلام، إذ يضيف إلى الحدث زمنا ويوجهه ثلاث وجهات ماض وحاضر ومستقبل. وهو يجمع بين البناء والإعراب إذ أنه بنية تجمع في وظيفتها بين خصائص الحرف من جهة البناء وخصائص الاسم من جهة الإعراب.

والحرف يقاسم الأسماء والأفعال في البناء، بحيث تكون" الأنواع الثلاثة أقواسا ثلاثة متداخلة، تملأ دائرة الحيز اللغوي، وترسم

---

(1) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص39.

(2) الكتاب، ج1، ص12.

التشابك القائم بين المجاري الثمانية، على الرغم من أصالة الاسم في الإعراب، والحرف في البناء وتوزع الفعل بينهما"[1].

وتتوزع المجاري الثمانية لتشكل نماذج تركيبية متناسقة؛ فالضم والفتح والكسر جاريان في الحروف، وبعض الأسماء والأفعال. والنصب والرفع والجر جاريان في الأسماء وهي من علاماتها وعلى الرغم من تشابكها وتفرعها، فهي تنتظم في وظائف لتحقق هدفا واحدا وهو قصد المتكلم.

فالذي يحكم نماذج سيبويه في رسالته هو الأخذ بالاستعمال اللغوي ثم تجريده باعتماد قواعد ضابطة، وعلى هذا جاءت أحكامه على نوعين: حكم الأصل نحو: علامات الإعراب والبناء، إعراب الاسم والفعل المضارع، وحكم الفرع المحمول على الأصل: نحو: حمل فعل الأمر على الأسماء المبنية، وحمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب.

فالأحكام في هذا الباب جاءت واضحة مفسرة ومباشرة، وتراوحت بين التخصيص والتعميم لاسيما في باب مجاري أواخر الكلم.

2- الإعراب من منظور وظيفي:

الحركة الإعرابية إجراء شكلي وظيفي، فهي تبث المعنى وتراقبه في البنية التركيبية، وتنظم هندسة الكلم من وصل وفصل، وتمام ونقصان؛ إنها الحد الفاصل بين المبنيات والمعربات، وهي أيضا تميز بين التراكيب اللازمة والمتعدية التي تسير نحو التوسع واسترسال المعنى فهي نظام شكلي شديد الاختزال، ولكنها ذات أبعاد تجريدية موغلة في الاسترسال.

وحينما يقف سيبويه على هذه الحركات التي سماها: "باب مجاري أواخر الكلم" ويجعل منها ثمانية مجاري، فذلك عمل في غاية الدقة، يوحي بالوظيفية؛ إذ أن المعاني اللامنتهية محصورة في هذه الحركات المنتهية. وترتد هذه الحركات إلى باب العامل الذي تعمل في إطاره يقول سيبويه:" وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله

---

[1] فخر الدين قباوة، تحليل النص النحوي، دار الفكر – دمشق، سوريا، ط1، 1418هـ - 1997م، ص85.

ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"[1].

فالعلاقة بين العامل والحركة حركة تأثير/تغيير في المعربات، التي توحي بأن الوحدة الوظيفية هنا متحولة عن وظيفتها، والمبدأ هنا مبدأ طبيعي مفاده ثنائية الثابت والمتحول، فالمعرب متغير في وظيفته وتتغير بذلك حركته، أما المبني فإن الأمر يختلف فيه حتى وإن تغيرت الوظيفة فالحركة ثابتة معه.

فاللغة العربية "من اللغات التي يتحتم فيها التمييز بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، بين الرفع والضم وبين النصب والفتح وبين الجر والكسر ما يفرض هذا التمييز أن الحالة الإعرابية لا تتحقق دائما في شكل العلامة الإعرابية المتوقعة (جمع المؤنث السالم في حالة النصب) وأنها لا تتحقق إطلاقا (كما هو الشأن في ما يسمى الاسم المقصور مثلا)"[2].

فالتقسيم الثنائي الذي أكد عليه سيبويه جاء مطابقا للوظيفية التي أقرت بنوعين من الإعراب هما: الإعراب الوظيفي والإعراب البنيوي[3].

فالإعراب إذا في نحو سيبويه ارتبط بالوظائف الدلالية؛ فالعنصر الوظيفي يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا إلى موقعه، فالفاعل يكون مرفوعا، سواء تقدم أو تأخر نحو:

1. كتبَ محمدُ مقالةً.
2. محمدُ كتب مقالةً.
3. كتب مقالةً محمدُ.

فالوظيفة الإعرابية مرت بمرحلة تشكُّلٍ، منطلقها النوايا الكامنة في النفس (نفس المتكلم) فتدور حلقات التأليف والتحليل "من أصغر الأشكال النووية إلى أكبرها، من المركب المقطعي إلى المركب الإسنادي وتنقل وجوه النواة من المتكلم إلى كلامه ومن كلامه إلى

---

(1) الكتاب، ج1، ص13.

(2) أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427هـ - 2006م، ص98.

(3) ينظر المرجع نفسه، الموضع نفسه، فالإعراب البنيوي غير مرتبط بالوظائف .

مفرداته وكلماته وحروفه وحركاته وتتولد النواة من الكلام مختزلة مكررة في نفس الوقت"[1].

فالحركات الإعرابية لواصق تتبع أواخر الكلمة وتعمل على اختزال المعنى، وتكريره في الوقت نفسه، فالفاعل، والمبتدأ، والخبر، والصفة، والفعل المضارع كلها مرفوعات، ولكن لكل واحدة من هذه العناصر مجالها الوظيفي.

[1] المنصف عاشور، مظاهر من الاختزال والتكرار في النظام النحوي، مقال بمجلة دراسات لسانية، المجلد 4، 2002، ص21.

3- المسند والمسند إليه تركيب وظيفي:

يرتبط سيبويه رأسا بالوظيفية في اختياره لهذين المصطلحين اللذين ينبآن عن وظيفتهما التركيبية والدلالية، فالمسند والمسند إليه. عقد تتأسس به الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهما عنصران متلازمان لتحقيق الكلام المفيد " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بد"[1]. ويضيف السيرافي في شرحه قائلا: "فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر والمسند إليه المحدّث عنه وذلك على وجهين: فاعل وفعل كقولك: قام زيد. وينطلق عمرو واسم وخبر كقولك: زيد قائم، وإن عمرا منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه"[2].

فالمتكلم لديه خيارات متعددة ينطلق منها لتوجيه كلامه وتحميله مضمونا يريد إيصاله إلى السامع، وهذا المضمون لا يستقيم بعنصر واحد، لأن العلاقة الإسنادية علاقة ثنائية تعكس عملية الاتصال بين طرفين؛ طرف عالم/عارف/متكلم. وطرف جاهل/غير عارف/سامع. ولذا كان المسند في النحو العربي وحتى في النحو الوظيفي عنصرا مركزيا/محوريا في عملية التخاطب، وعليه يتأسس الاتصال، فهو يحمل معلومة جديدة.

ففي حديث سيبويه عن المبتدأ نلحظ شدة احتياج العنصر الأول إلى الثاني يقول: "المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة"[3] ويرتبط هذا الكلام ذو البعد الوظيفي بما قاله أندري مارتنيه (André Martinet) في حديثه عن التركيب الاسنادي الذي وصفه بأنه "أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الانتباه إليه ونسميه المسند إليه ويشير

---

(1) الكتاب، ج1، ص23.

(2) شرح الكتاب، تحقيق، رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م، ج2، ص59.

(3) الكتاب، ج1، ص24.

الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه ويكون تقويم دوره أيضا على هذا الأساس"[1].

فالإسناد "أن يخبر بكلمة أو أكثر عن أخرى"[2] فما يخبر به هو المسند وما يخبر عنه هو المسند إليه. ولذا عد الفعل والخبر بؤرتي الجملة.

إن تأكيد سيبويه على قوة التعلق بين المبتدأ والخبر جعلته يصطلح على الخبر بالمبني عليه، لأنه به يعقد الكلام، ولا تستقيم الجملة الاسمية إلا به وأفضى هذا التلازم إلى تشبيهه بالعلاقة بين الجار والمجرور والفعل والفاعل، يقول: "فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده"[3].

فالربط الوظيفي بين الخبر والفعل جاء لبيان وظيفة العامل ورتبته، كما عرض لمصطلحات امتزج فيها المدلول اللغوي والمعنى الصناعي النحوي وأعطى رؤية دقيقة للإسناد والمحل الإعرابي وحيز الخبر الذي تشغله كل أنواع المفردات والمركبات من الكلمة الواحدة إلى التركيب الإسنادي.

فالربط بين الفعل والخبر أقرته الوظيفية، بل وجعلته معيارا مهما في العملية الإسنادية، يقول مارتينيه: "الأفعال مونيمات متخصصة في التوظيف الإخباري"[4] وأنها ليست لها وظائف أخرى غير الوظائف الإخبارية[5].

فالجملة الاسمية ذات طرفين محكومين بعلاقة إسنادية مجردة يميزها الرفع الذي يرسل آخره للعنصرين إرسالا واحدا، فيبدوان كأنهما عنصر واحد. وهما من جهة الدلالة مخبر ومخبر عنه، إذ يتوسع المتكلم في حيز الخبر ليزيد السامع فائدة، ولما كان الخبر أساسا في عملية الإخبار وجب التنوع فيه بأدوات يوظفها المتكلم ويوجهها حسب مقاصده.

---

(1) أندري مارتنيه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1985م، ص124.

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية، ج1، ص8.

(3) الكتاب، ج2، ص78.

(4) Les verbes sont des monêmes spécialises dans les emplois prédicatifs syntaxe générale,Arman colin, paris, 1985, p123

(5) voir, André Martinet éléments de l'inguistique générale Armand Colin, Paris, 1970, p141.

فالمعنى يمتد ويتقلص، إنه يسترسل في بنية مجالها الإخبار عن عنصر أول، محصور ومنته.

فالجملة الاسمية مجال مفتوح على مطلق الاسم والتجرد من الزمن لا سيما في بنيتها الإفرادية (أي عندما يكون الخبر مفردا). أما الجملة الفعلية فالمجال يختلف فيها باختلاف عناصرها وتنوعها، بين الفعل والاسم، وبين اللزوم والتعدي. وأن هذا المجال محكوم بالرتبة والحركة الإعرابية، حيث أن التركيب الإسنادي عقد بين الفعل والاسم، إذ لا يمكن أن يوجد الفعل إلا بوجود الاسم/الفاعل. وفي هذه البنية نجد سيبويه وغيره من النحاة يؤكدون على مفهوم التسلط والسيطرة الإعرابية التي يمثلها العامل/ الفعل على الاسم. فالرفع في الاسم يحدثه الفعل" لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له"[1]. فقوة الفعل ولدت أنماطا كثيرة في اللغة العربية، منها:

النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول به. كتب الطالب مقالة.

النمط الثاني: فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2. أعطيت الفقير صدقة

النمط الثالث: فعل+ فاعل+ مفعول1 + مفعول2+ مفعول3. أعلمت الكافر محمدا نبيا مسلما.

وبتحويل البنية مع تغيير الوظيفة في المبني للمجهول: تنضاف أنماط أخرى وهي:

النمط الرابع: = (كتبت المقالة) فعل مبني للمجهول+ نائب فاعل.

النمط الخامس= أعطي الفقير صدقة. فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول ثان

النمط السادس = أعلم الكافر محمدا نبيا مسلما. فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول ثان + مفعول ثالث.

فالأثر الذي يبثه الفاعل في التركيب لا يمكن أن يتوقف عند حدوده بل يتعداه إلى عدد من المرفوعات أهمها نائب الفاعل، فدلالة نائب الفاعل تتحقق بمراحل التحويل التي يمر بها التركيب من حذف

---

[1] الكتاب، ج1، ص33.

ونقل وتعويض" فهذا المعنى الوظيفي رهين نوع المعنى الذي يختزن في الفعل العامل"[1].

إن الشيء الذي نظفر به هنا من تحليل سيبويه للبناء المجهول هو أن الحيز بعد الفعل يكون مرفوعا دائما حتى وإن كان مفعولا في المعنى، وبهذا تنفتح أمام الجملة الفعلية تعدد الوظائف للمكون الواحد، وهي الحالة الوحيدة التي يرتد فيها المفعول به من حيز ثالث إلى حيز ثان ويخترق مجال الإسناد (العمدة) ليملأ الشغور وهو نموذج هام من نماذج اللزوم، إذ يرى سيبويه أن الفعل لا يتعدى إليه، ولهذا جاء كلامه عن الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول" و"المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول" فجعلهما سواء، إذ أنه لم يفرق بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول." فالتعدية جاءت عنده بالنظر إلى السطح بتعبير حديث، ولم تكن تنصب على العمق، وتحديدها يعتمد على التركيب، ولا يعتمد ما قد ينسب من خصائص معجمية إلى الفعل"[2].

فإذا كان عبد القادر الفاسي الفهري قد نظر إلى تفسير سيبويه على أنه تفسير سطحي لا ينظر إلى التركيب بل الغلبة فيه للفعل باعتباره عاملا، فإن قوة العامل تسري في كل عناصر التركيب وتؤثر فيها وتعمل على انتظامها وتوليد الدلالة التي تنشأ عن تعدد العلاقات الوظيفية التي ينشئها الفعل مع بقية العناصر.

لاحظ سيبويه أن التركيب المبني للمجهول يحقق باختزال الفاعل الحقيقي اتساعا في المعنى، وضرب لنا أمثلة عن نيابة المفعول المطلق نحو: "سير عليه سير شديد، وضرب به ضرب ضعيف وضرب به ضربتان، وسير عليه سيرتان... فجرى على سعة الكلام والاختصار"[3]. وهو بهذا يفسر لنا بناء التركيب الإسنادي في استعمال المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول.

---

(1) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص362.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط2، 1999م، ص133- 134.

(3) الكتاب، ج1، ص229.

4- علاقة البنية التركيبية بالبنية الدلالية في رسالة سيبويه:

ينطلق سيبويه في تصنيف أضرب الكلام من الصحة والصدق مع مراعاة قوانين النحو، وتتطابق البنية التركيبية مع البنية الدلالية في باب أسماه: "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" إذ قسم فيه الكلام إلى خمسة أضرب وهي:

المستقيم الحسن، نحو: أتيتك أمس.

المحال، نحو: أتيتك غدا.

المستقيم الكذب: حملت الجبل وشربت ماء البحر.

المستقيم القبيح نحو: قد زيدا رأيت.

المحال الكذب: نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس[1].

والواضح أننا أمام نظرية نحوية وظيفية تداولية تقوم على تفسير دور المتكلم ومقاصده، ودور السامع في فهم المعنى وتأويله، ونوع السياقات التي تتم فيها عملية التخاطب.

فالمنوال النحوي الدلالي الذي عرضه سيبويه في هذا الباب يتناول بالتقصي ضروب التركيب، والعلاقات الدلالية، وكذا ضروب المتكلمين والسامعين، ففي المثال الأول نفهم أن المتكلم مطلع بقوانين النحو، وأصناف الألفاظ التي تلائم المعاني المسوقة لها، وأما الضرب الثاني فيبدو أن قائلها ليس له أدنى صلة بالواقع اللغوي، وكذا الأمر بالمثال الخامس الذي وقع فيه تناقض في الأزمنة، فالحدث المرغوب تحقيقه وقع في زمن مضى وسيقع في المستقبل وهذا ما لا تقبله اللغة ولا الواقع.

فالتنافر حاصل بين اسم الزمان أمس وسوف، هذا التضارب الذي أحدثته هاتان الكلمتان أدى إلى انشطار المعنى وتفكيك التركيب.

أما المثالان الثالث والرابع، فإن الضوابط النحوية تحققت فيهما، ولا سيما في ج (3) غير أن المعنى لا يتطابق والحقيقة لأنه يستحيل حمل الجبل وشرب ماء البحر، فالمعيار الحاكم هنا هو الصدق والكذب.

أما في ج (4) فإن التركيب حدث فيه سوء ترتيب لعناصره فلو قلنا: رأيت زيدا، بحذف (قد) لاستقام التركيب وثبت المعنى. فالمفسر

---

[1] الكتاب، ج1، ص42.

الدلالي يرفض ج (2) وج (3) وج (5)، أما ج (4) فإن الدلالة فيه محفوظة إذا استقام التركيب بإسقاط الأداة (قد).

إن معالجة قضية الربط بين التركيب والدلالة من وجهة نظر الوظيفيين تقوم على طرفين هما الربط بين أركان التركيب وتحديد سياقاته "فالروابط البنيوية متعاونة مع التحديدات السياقية ستنتج التركيب الأساسي المقبول نحويا ودلاليا"[1] .

يطرح تشومسكي فكرة مقبولية الجملة في مقابل الجمل الأصولية والجمل اللاأصولية فهما متوازيان لا متساويان. يقول: "لا يجب أن نخلط بين مفهوم قبول الجملة وبين مفهوم أصولية الجملة فمفهوم قبول الجملة عائد إلى مجال دراسة الأداء الكلامي في حين أن مفهوم أصولية الجملة يرتد إلى مجال الكفاية اللغوية، فالأصولية هي عامل من بين عوامل متعددة تترابط لتحديد قبول الجملة"[2]. فثنائية الكفاية اللغوية والأداء الكلامي مبدأ واضح في تفسير سيبويه غير أنه لم يشر إليه صراحة، بل كان ضمنيا حملته الأمثلة التي عرضها للتحليل.

فإذا أردنا أن نعيد تصنيف أمثلة سيبويه السابقة حسب التدرج في المقبولية فإننا سنعتمد ثلاثة معايير: أولها: معيار الصدق والكذب وثانيها: معيار الضبط النحوي، وثالثها: معيار الضبط الدلالي. وتلتقي هذه المعايير الثلاثة بأنها تعود للمتكلم فتندرج إما ضمن الكفاية اللغوية، أو الأداء الكلامي.

وإليك التصنيف المعتمد:

1. المستقيم الحسن – مثاله: أتيتك أمس.
2. المستقيم القبيح – مثاله: قد زيدا رأيت.
3. المستقيم الكذب – مثاله:حملت الجبل وشربت ماء البحر.
4. المحال – مثاله: أتيتك غدا
5. المحال الكذب – مثاله: سوف أشرب ماء البحر أمس.

---

(1) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس دمشق، ط1، 1987م، ص68.

(2) تشومسكي 1965، ص11 نقلا عن: ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ط1، 1402هـ - 1982، ص113.

فالمثـالان ج (3) وج (5) يتقاطعـان فـي أنهمـا يحمـلان خبـرا كاذبا مخالفا للواقع، مع الاختلاف في تحقق الضابط النحوي في ج (3) وانعدامه في ج (5) وتقاطع المثالان ج (1) وج (4) في ورود عنصر الزمن الذي ورد في ج (1) وظيفيا خلاف ج (4). أما في ج (5) فإن هذا التركيب لم يتحقق فيه أي ضابط من الضوابط السابقة الذكر (الصدق/ الكذب، النحو، الدلالة) بسبب ورود عنصرين متنافرين هما: سوف/أمس، فهما يحيلان على زمنين متناقضين؛ زمن لم يتحقق/ مستقبل، وزمن وقع/ماض. فالجملة تتحمل زمنا واحدا في بنيتها التركيبية، لأنها تتسم بالخطية والجهة. فالأحداث متتابعة وتسير في اتجاه واحد وزمن واحد لا زمنين متضاربين فالمتكلم عليه أن يختار أحد العنصرين الدالين على الزمن بحسب الأحداث التي يمر بها ويصفها. وحسب معطيات الجملة وصفات الفعل فإن العنصر الاختياري يكون "سوف" الذي يتناسب مع الفعل"أشرب" ويتم إبعاد العنصر (أمس) من التركيب، فنحصل حينها على جملة أصولية، وإذا أردنا أن نكون أقرب إلى الواقع الاجتماعي فإننا نبعد عنصر (البحر) من التركيب، فتصبح الجملة مقبولة وتكون على النحو الآتي:

سوف أشرب ماء. فالجمل المقبولة عند تشومسكي هي الجمل الملائمة لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا، وبالخبرة الاجتماعية والثقافية. أما الجمل الأصولية فهي ترتبط بالكفاية اللغوية، أي مدى معرفة المتكلم لقواعد لغته. ومن ثم فإننا سنميز في جمل سيبويه بين الجمل المقبولة والجمل الأصولية فيما يلي:

أ- الجمل المقبولة والأصولية نحو:
- أتيتك أمس.

ب- الجمل المقبولة وغير أصولية نحو:
- قد زيدا رأيت.

جـ- الجمل غير المقبولة ولكنها أصولية نحو:
- حملت الجبل وشربت ماء البحر.

د- الجمل غير المقبولة واللاأصولية نحو:
- أتيتك غدا.
- سوف أشرب ماء البحر أمس.

إلا أن العناصر التي جعلت الجمل غير مقبولة وغير أصولية واحدة وهي العناصر الزمنية (أتيتك، سوف، أمس).

لقد جعل سيبويه من النحو أداة إجرائية ذات فعالية كبيرة في ضبط صحة الجملة أو فسادها، وهذا ما أكد عليه ريوي (Ruwet) بقوله: "إن النحو يجب أن يكون قادرا على الحصر الصريح والواضح لكل الجمل الصحيحة والحسنة التركيب، وطرد كل الجمل ذات التركيب الفاسد، الموجودة في اللغة المدروسة"[1]. فالنحو الملائم هو الذي يوافق الملكة اللغوية والمعايير النحوية للنظام النحوي، فهو بسيط في صيغته، شكلي، قابل للتعميم على بقية العناصر اللغوية، يعمل على توضيح العلاقات التركيبية بكيفية دقيقة وشاملة[2].

(1) La Linguistique encyclopédique du monde actuel Edma, 1978, pp 79 –96.

(2) N chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, Editions du seuil, Paris, 1971, P42.